

الأصل المعروف بالمبسوط

أن الحر لو أعتقها في حياته صار نصيبه حراً وصارت بالخيار إن شاءت مضت على المكاتبه في نصف الآخر وإن شاءت عجزت وسعت في نصف قيمتها إن كان السيد معسراً وإن كان موسراً ضمن نصف القيمة للمكاتبه قلت أرايت إذا كانت المكاتبه بين المكاتب والحر فكاتبها جميعاً ثم إن الحر وطئها فعلقت ثم أعتق نصفه منها قبل أن تختار شيئاً ما القول في ذلك قال إن شاءت مضت في كتابتها في نصف الآخر وإن شاءت عجزت قلت أرايت إن عجزت والحر موسر هل يضمن حصه المكاتب من القيمة قال نعم قلت ويصير ولاؤها كله للحر قال نعم قلت فهل عليها شيء مما يضمن قال لا قلت ولم قال لأنها ولدت منه فليست عليها سعاية ولأنها بمنزلة أم ولد له أعتق نصفها ألا ترى لو أن رجلاً كاتب أمة له ثم وطئها فولدت منه ثم أعتق نصفها كانت حرة كلها وتبطل عنها المكاتبه ولم تسع في شيء فكذلك الباب الأول قلت أرايت الأمة تكون بين الحر والمكاتب فكاتبها جميعاً ثم إن المكاتب وطئها فولدت منه ثم وطئها الحر بعد ذلك فولدت منه ولداً